

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المشاركة في الملتقى الدولي بعنوان:

## اللغة العربية المعاصرة والصناعة المعجمية

بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بجامعة محمد الخامس بالرباط - المملكة المغربية-

يومي: 21 و 22 مارس 2018.

بمداخلة عنوانها:

## أساس منهجي لصناعة معجمية حديثة

### - رؤية وتطبيق -

## A methodological basis for a modern lexical industry

### - Vision and application -

و.اليزير بلعش.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (الجزائر)

[el-yazid@hotmail.com](mailto:el-yazid@hotmail.com)

البريد المهني: [y.belameche@univ-emir.dz](mailto:y.belameche@univ-emir.dz)

### ملخص

ولعل أهم نقطة نبدأ منها النقاش، ما الذي نَعْنِيه باللغة العربية المعاصرة: هل نعني بها الواقع اللغوي المُعاش، أو الواقع اللغوي المأمول أو المنشود؟ والذي يدفعنا إلى هذا السؤال هو سؤال آخر ملح جدا، ومتعلق بمفهوم المعجم؛ ومفاده: هل المعجم هو نقل لواقع لغوي؟ أو هو ترشيح أو بناء لواقع لغوي جديد ومولد؟ ونعيد هذا السؤال بعبارة أخرى: ما نوع المعجم الذي نريده، وما محتواه؟

لأن النظر في الواقع اللغوي للبيئة العربية المعاصرة (المغاربية على وجه التحديد) يكشف لنا عن واقع ينتابه تعدد لغوي، يضم داخله عددا من الوجوه الاستعمالية المختلفة للغة التواصل، فنجد فيه أربعة أنواع: الفصحى، والعاميات على اختلاف لهجاتها، والأمازيغية على تنوع لهجاتها، واستعمال الفرنسية المهجنة بالعربية. فأَي مستوى -نحن- نريده من هذه المستويات؟ وعليه نحدد: محتوى المعجم الذي نريده اليوم، والذي نريده أن يكون خادما للأجيال.

وحاولت في هذه الورقة الإجابة عن هذا السؤال، ثم في ضوء هذه الإجابة قدمت خطوطا عامة لرسم أساس منهجي تيسر عليها الصناعة المعجمية: بين أن يكون المعجم ناقلا لواقع لغوي (المعجم المحافظ) موروثا تربطنا به رابطة دينية قوية ومثينة. وبين أن يكون جامعا وبانيا لواقع لغوي حديث (المعجم المولد) فرضته التقنية الحديثة والتطور السريع للمجتمع، مع بيان احتياجات كل معجم من الناحية المنهجية، ثم أتيت بعدها إلى إسقاط تلك الرؤية على معجم حاول أصحابه أن يقدموا عملا يخدم اللغة العربية المعاصرة، هو: معجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد مختار عمر وجماعة.

**Summary:** In this paper, I tried to answer this question: Which dictionary do we want? In the light of this answer then, I have provided general guidelines for drawing a methodological basis for the lexical industry: between the lexicon being a carrier of a linguistic reality (the conservative lexicon) inherited by which we have a strong and solid religious bond. And between being a collector and builder of a modern linguistic reality (the born lexicon) imposed by modern technology and the rapid development of society. With a statement of the needs of each dictionary from a methodological point of view, and then I came to project that vision on a dictionary whose owners tried to present a work that serves the contemporary Arabic language, which is: The Dictionary of the Contemporary Arabic Language by Ahmed Mukhtar Omar with others.

## نص المداخلة:

**تمهيد:** من العسير جدا جدا أن يتحكم الإنسان في حركية اللغة وأطوارها، لأنها جزء لا يتجزأ من حركية الأشياء، فالزمن في حركية، والمكان في تحول، والإنسان في تغير... ، ولما كانت الأشياء تتحرك فهي لا تستقر على صورة واحدة، وإن بدأت في الظاهر أنها جامدة إلا أنها في حقيقتها وجوهرها متغيرة ومتحركة، كما قال تعالى: ﴿ وَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَنَ كُلَّ شَيْءٍ لِيَاتَهُ خَيْرٌ بِمَا تَتَعَلَّوْنَ ﴾ [النمل: ٨٨]. بل وحركية اللغة أظهر من حركية باقي الأشياء الأخرى؛ لأنها تملك خاصية تميزت بها عن سائر خصائص الإنسان الأخرى؛ هي خاصية الإبداعية (Créatif) كما يقول تشومسكي، ولهذا نجد أن للإنسان قدرة (Capacité) على إنتاج هذه اللغة والتعامل معها بشكل ميزه الله به عن كل المخلوقات التي لا تملك هذه الميزة.

فإذا كان الأمر على هذه الصفة فإن الحاجة إلى تعلم الجديد من هذه اللغة تبقى ملحة في كل زمن، من أبرز الوسائل المسهمة في تعليم جديدها؛ تأليف المعاجم والقواميس التي هي الوسيلة الأولى في تقريب هذه اللغة من مستعمليها، وهو ما لم يغفله بعض الدارسين المحدثين سعيا إلى تقريب اللغة العربية المعاصرة من أبناء الجيل.

وقد كانت انطلاقة هذه الجهود، في العصر الحديث، في وقت مبكر من سنة 1886م أو قبله بقليل، لكن الذي يعنينا هنا ليس البحث التاريخي لهذه الحركة التأليفية في المعجم الحديث، لكن الذي يعنينا هنا هو أن نبين أساسا منهجيا في الصناعة المعجمية في العصر الحاضر يكون بناء المعجم معه منتجا ومحققا للمراد منه.

عندما نتأمل مراحل الصناعة المعجمية نجدها -في العموم- جانبين اثنين: جانب يتعلق بالمنطلق الذي نبدأ منه، وجانب متعلق بالعمل المعجمي في حد ذاته، وعلى التأسيس أن يراعي هذان الجانبان معا، وعليه فأساس أساسان:

1- أساس منهجي من جهة المنطلق.

2- أساس منهجي في الناحية التطبيقية وفي خطة العمل.

وفيما يلي توضيح التصور الذي يقوم عليه كل أساس، ثم إسقاط ذلك التصور على المعجم الذي ألفه جماعة التي عمل معها أحمد مختار عمر:

## 1- الأساس المنهجي من جهة المنطلق (نقطة الانطلاق: تحديد المدونة النصية) :

### أ- التصور النظري:

**مفهوم اللغة العربية المعاصرة:** ولعل أهم نقطة نبدأ منها النقاش، ما الذي نعنيه باللغة العربية المعاصرة: هل نعني بها الواقع اللغوي المعاش، أو الواقع اللغوي المأمول أو المنشود؟ والذي يدفعنا إلى هذا السؤال سؤال آخر ملح جدا، ومتعلق بمفهوم المعجم، مفاده: هل المعجم نقل لواقع لغوي؟ أو هو ترشيح أو بناء لواقع لغوي؟ وبعبارة أخرى: ما نوع المعجم الذي نريده؟  
لأن النظر في الواقع اللغوي للبيئة العربية المعاصرة يكشف لنا عن واقع ينتابه تعدد لغوي يضم داخله عددا من الوجوه الاستعمالية للغة، فنجد فيه أربعة أنواع(1):

1- العربية الفصحى القديمة: وهي التي تمثل هويتنا الدينية، فما زال القرآن الكريم والسنة النبوية، وما كتبه العلماء في القديم والحديث محافظا على المستوى الفصحى الأول لها، وهي اللغة التي نتعامل بها في مسجدا وبيننا إذا عالجتا قضايا متعلقة بديننا الحنيف، والغالبية على تعاملنا في مدارسنا وجامعاتنا، لكن نافتها كثيرا العامية والفرنسية.

2- الدارجة (العامية): وهو مستوى لغوي استل أصله من اللغة العربية الفصحى، ثم أدخلت عليه بعض الألفاظ التي ولدتها حاجات الحياة اليومية من إبداع الفرد اتكاء على اللغة التي كان يتعامل بها قبل مجيء الفصحى، أو أدخلت عليه ألفاظ أخرى، وما أكثرها، مما فرضته عليه منتجات التقنية الحديثة، فتكون عنده مزيج لغوي من الفصحى وغيره من اللغات ليكون هو أداة تواصله في الحياة اليومية.

3- الأمازيغية بلهجاتها المتعددة: وهي اللغة التي كان يتحدث بها (الشعب المغربي) قبل تعرب اللسان الأمازيغي الأول وتبنيه للعربية، واللهجات الأمازيغية شديدة التنوع والتغير، ولهذا صعب ضبط قواعدها ونحوها، والنقاش اليوم دائر حول نمط الحرف الذي تكتب به.

4- الفرنسية: وهي اللغة التي تتعامل بها الطبقة المثقفة فيما بينها ومع غيرها، لكن ليست فرنسية خالصة، وإنما هي فرنسية ممزوجة بكلمات عربية من العامية أو من الفصحى.

### فأي مستوى -نحن- نريده من هذه المستويات؟ وعليه نحدد: أي معجم نريده اليوم؟

مما لا شك فيه أنّ الجواب عن هذا السؤال مهم جداً، لأنّ محتوى المعجم لا يكون متصورا ما لم تكن الإجابة عن هذا السؤال واضحة، باعتبار أنّ المعجم قائم على وصف مدونة نصية(2). ومعلوم أنّ المدونة في المعجمية العربية مدونتان وهما:

(1) ينظر: كلمة افتتاحية لمحمد العربي ولد خليفة في كتاب أعمال الندوة الوطنية بعنوان: التخطيط اللغوي في الجزائر اللغات ووظائفها، منشورات: المجلس الأعلى للغة العربية-الجزائر، ط 2011، (ص10، 11).

(2) أشير إلى أنني لا أفرق في الاستعمال هنا بين مصطلحي المعجم والقاموس، كما هو مفرق به في الدراسات المعجمية الحديثة كون المعجم: هي الكلمات(الوحدات المعجمية) التي تتكون منها تلك اللغة / والقاموس: هي الكلمات(الوحدات المعجمية) التي تجمع في كتاب قصد شرحها وبيانها.

**1- المدونة النصية:** ونعني بها المصادر التي يستقي منها المعجم مادته، وهي من الناحية النظرية ينبغي أن تكون اللغة المستعملة في حاضره الذي يريد أن ينجز لها وصفا معجمياً من خلال تحديد الوحدات المعجمية التي يتألف منها. لأنّ "الوضع المعجم شروطاً من أهمها أن يعكس المعجم الاستعمال الحقيقي للغة، لا ما يعرفه مؤلفه من اللغة أو ما ينقله من المعاجم المتواجدة في زمانه"، كما يقول (1).

**2- المدونة القاموسية:** وهي مجموع الوحدات المعجمية التي يحويها معجم (قاموس) معين، تجمع فيه وتنتقى من المدونة الأولى (النصية).

فهل المعجم الذي نريد تأليفه في العصر الحديث يتكئ على وصف المدونة النصية وهي اللغة المستعملة، وقد رأينا أنها أربعة أصناف، وهي قطعاً ليست العربية المعاصرة.

أم أن المعجم المنشود في العصر الحديث يتكئ على المدونة القاموسية السابقة، وهي المعاجم السابقة التي ألفت لجمع كلمات العربية الفصحى القديمة.

إذن: فنحن هنا أمام ثلاثة أنماط من المستويات اللغوية:

\* **اللغة المستعملة:** وهي ما أشرنا إليه سابقاً وبعض العربية الفصحى القديمة جزء منها.

\* **اللغة العربية الفصحى:** وهي التي تجمع اليوم في المدونة القاموسية القديمة سواء كانت حاضرة في الاستعمال اليوم أم لا.

\* **اللغة العربية المعاصرة:** وهي اللغة التي ننشدها بالتأليف المعجمي في العصر الحديث.

على هذا النّص يمكن تعريف فالعربية المعاصرة: هي التي تأخذ من العربية الفصيحة القديمة زادا ومادتها الأولية، وهي التي تأخذ من الواقع اللغوي الاستعمال، فتلخص من هذا أن العربية المعاصرة: الصورة المستعملة من العربية الفصحى القديمة مع ما أحدث فيها من كلمات وأساليب مما تفره القواعد اللغة العربية، وأقره مستعملو اللغة المعترين كالمجامع.

وهذا التعريف في الحقيقة يطرح إشكالية كبرى متعلقة بإشكالية بناء المعجم الحديث، وهذه الإشكالية فيها جانبان، هما:

- ما الجزء المستعمل من الفصحى في واقعنا اللغوي، وكيف يتم تقديمه؟!

- ما الذي أحدث من الكلمات والمعاني في العربية المعاصرة؟ وما معايير قبوله؟!

ومجموع الإشكالية: ما الثابت والمتغير في المدون والمسموع من العربية المعاصرة؟

ولا يمكن الإجابة عن هذا السؤال، ولا يتيسر تحقق هذا الأمر "إلا بحصر الاستعمال الحقيقي في

مدونة كبيرة تكون هي المرجع الأساسي الذي لا مناص منه في تأليف المعجم بطريقة علمية" (2).

وإذا كان الأمر على هذه الطريقة والشاكلة، فنبغي أن نعلم من أهم العوامل التي تساعد على تحديد هذه المدونة النصية التي تمثل العربية المعاصرة أمرين:

(1) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، مطبعة الرغاية-الجزائر، سنة: 2007 (ج2، ص116)

(2) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، (ج2، ص116)

**1- العمل الجماعي:** إن هذا العمل لا يمكن أن يكون فردياً، وإلا كان ارتجالياً، لأنه لا يمكن لفرد واحد أن يجمع كل اللغة، وإنما اللّغة ظاهرة اجتماعيّة، ولهذا وجب علينا أن نتضافر جهودنا (الوطن العربي)، وأن نتحد على الأقل في الجانب المعجمي فقط، وفعلاً أن ما نلحظه اليوم أنّ جل المعاجم فرديّة، ولهذا فهي لا تعكس الجانب الاستعماليّ للغة، وإنما هي تعكس ما يعرفه المؤلف أو ما أمكنه أن يجمعه من المدونات القاموسية السابقة، وهذا لا يخدم العربيّة المعاصرة بالحجم الكافي كما أنّ فيه إهداراً للجهد والمال.

**2- ضرورة إدخال الوسائل الحاسوبية:** فالقدرة الفائقة للحاسوب تساعد على تحديد عام للمدونة النصيّة للغة العربية المعاصرة، بجمع أوعيّة المعلومات المختلفة التي تحدد لنا كلمات التي سنجدها في العربية المعاصرة، فهي "أنجع وسيلة للجمع الميداني لمفردات اللغة الحية"<sup>(1)</sup>، ف"يستفاد منها تحديد المداخل ومعانيها، والإمداد بالشواهد والتعبيرات السياقية، وكذا المصطلحات على اختلاف مجالاتها"<sup>(2)</sup>، كما أنّ هذه الوسائل تقيد كثيراً في بناء العمل المعجمي.

من هنا تتأكد لنا أهمية المشروع الذي دعا إليه عبد الرحمن الحاج صالح رحمه الله «مشروع الذخيرة اللغوية العربية»، والذي ينص على الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي للغة العربية من القديم إلى الحديث، واستثمار الأجهزة الحاسوبية الحالية وإشراك أكبر عدد من المؤسسات العلمية لإنجاز هذا المشروع، ليكون بنكا آلياً أو قاعدة من المعطيات النصية، له موقع على الأنترنت العالمية لتحقيق به نجاعة العمل المعجمي من خلال تحديد مصادره من جهة الوحدات المعجمية وطرق توظيفها، وتحديد معانيها ودرجات شيوعها... الخ<sup>(3)</sup>.

فإذا تحققت لنا هذه الخطوات المبدئية، نأتي بعدها إلى الإجابة عن السؤال السابق وذلك بدراسة مستويات هذا الاستعمال الذي يتمثل اللغة العربية المعاصرة، وفي الحقيقة إن دراسة مستويات الاستعمال المعاصر هي من أعقد القضايا المعجمية التي ينبغي أن تشغل المجامع والهياكل العلمية، لأنّ الإضافة إلى العربية الفصحى وإثراءها متوقف على الكيفيات التي يصنف بها مستوى الاستعمال للعربيّة المعاصرة.

المنتبع لآراء الباحثين في هذا السياق يجدها على طرفي نقيض<sup>(4)</sup>:

---

(1) فاتن الخولي، المعجم بين اللغة والحاسوب، ضمن: كتاب جماعي: المعجمية العربية قضايا وآفاق، إعداد: حافظ علوي، ومنتصر أمين، دار كنوز المعرفة-عمان، ط1، 2014 (ج2، ص182).

(2) ينظر المرجع نفسه (ج2، ص186).

(3) لمزيد من المعلومات عن المشروع ولمعرفة أهدافه ومزاياه ووظائفه يراجع في كتاب: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية (ج1، ص395...422).

(4) ينظر: صافية زفكي، التطورات المعجمية والمعجمات اللغوية العامة العربية الحديثة، منشورات وزارة الثقافة-دمشق، ط2007، (ص131)، فقد عرضت فيه قضية المعجم والاستعمال، وأسهب في وصف الجهود العربية في هذا المجال، وصفا يعكس التوجهات التي تحكم الصناعة المعجمية في الأوطان العربية والمتحدثة بالعربية، ويخلص القارئ لتلك الجهود: إلى أنّ هذه الجهود لا يوظرها إطار منهجي ينظمها، ويبني بعضها على بعض، مما جعلها تبدو ضعيفة، وإن كان في بعضها آراء وجهود تستحق التقدير، فحري بالباحثين المعاصرين جمع تلك الجهود والنظر فيها من منطلق أنها جهود واحد.

- فمنهم من رأى أن المعجم انعكاس للواقع اللغوي نقل له، ولذا ينبغي أن يحوي كل ما جرى به الاستعمال، من الفصح والعامي، ومن الغث والسمين، من العربي والأعجمي، ومن الأصيل أو الدخيل، ... ، خلاصة القول أن يكون نسخة طبق الأصل للاستعمال، وسجلا آمنا له، وهذا الرأي تحكمه النظرة التاريخية التي ترفض المعيارية. ولا يخفى علينا ما في هذا الرأي من الشطط التي يجعل من اللغة العربية، لغة غير عربية، لأن لها من الظروف التاريخية ما يجعلها بمنزلة في التعامل لا ينبغي أن تساوى فيه مع باقي اللغات الأخرى.

- ومنهم من دعا إلى أن المعجم العربي ينبغي أن يمتنع عن إثبات أي كلمة ما لم تكن عربية قحة، ودعوا إلى تجميد اللغة عند حدود زمنية ومكانية، وإن اثبتت تلك الكلمات فينبغي أن تتبع بالتنبيه: إلى الفصح أو المعرب أو الدخيل أو العامي أو المولد أو ... وهذا الرأي تحكمه النظرة المعيارية، وهو رأي لا ينسجم مع الواقع اللغوي، فالواقع اللغوي يشهد بإضافة كثير من الألفاظ التي سهلت التعامل، وحملت معاني جديدة مما لا يلحق بالعربية أي ضرر، بل أسهم في إثراء العربية.

من هنا وجب علينا أن يكون هناك تصنيف محكم للواقع الاستعمالي للعربية الفصحى المعاصرة، وذلك ببيان المستويات المختلفة من: الفصح الغريب، والميت، الفصح المستعمل، والعامي، والمعرب والدخيل، ... وغيرها من المستويات التي ينطوي عليها المستوى الاستعمالي.

فاذا تميزت تلك المستويات بالنظر إلى الاستعمال وإلى المدونة القاموسية المحفوظة في القواميس العربية القديمة، أوكل الأمر إلى المجامع اللغوية والهياكل العلمية للدراسة ما ينبغي قبوله وأخذ بالسماع فيه، وإلى ما ينبغي قبول القياس فيه، عندئذ تكون الرؤية لتسجيل العربية المعاصرة واضحة، وعملية المراجعة والإضافة متيسرة من خلال الدورات الدائمة للمجامع اللغوية للمناقشة المستمرة لما جدَّ من الألفاظ والمصطلحات.

ب- التصور التطبيقي ( قراءة في معجم اللغة العربية المعاصرة<sup>(1)</sup> ) : إذا خلصنا مما سبق إلى الخطوات النظرية، وإلى التصور الإطار الذي يبدأ به التفكير في الصناعة المعجمية الحديثة، فإننا نأتي الآن إلى تنزيل هذا الإطار النظري على معجم من المعاجم الحديثة التي رامت أن تقدم صناعة معجمية للعربي المعاصر.

إن النظرة العامة في المعجم في المقدمات والإطلاع على بعض مواده، نجد أن الصناعة المعجمية فيه على وعي بالأطر النظرية السابقة، فقد جاء الإشارة إلى ذلك تصريحاً في التصدير والمقدمة.

---

(1) وهو معجم لغوي حديث أحادي اللغة (اللغة العربية) أنجزه: أحمد مختار عمر مع فريق عمل، طبع بدار عالم الكتب المصرية بالقاهرة، طبع الطبعة الأولى: سنة 2008، جاء مرتبا ترتبا ألفبائيا في أربعة مجلدات، الأول منها فيه: التقديم ومنهج المعجم، من باب الألف حتى نهاية باب الذال. والثاني: من باب الراء إلى باب العين، والثالث: من باب الفاء إلى باب الياء. والرابع منها خصص للفهارس، وقد خدم خدمة جلية من جهة بيان: المداخل في أمثلة، والمعلومات الصرفية والتعبيرات السياقية والمصطلحات. ومجموعة صفحاته (3367 صفحة) الصفحة منه مقسمة إلى جدولين. هذا من الناحية الشكلية للمعجم، أما الناحية المنهجية فستأتي في ثنايا البحث.

1- فمن جهة المدونة: فقد أسهمت في بناء مادة المعجم: المعاجم والدراسات السابقة، والجديد في ذلك أنه اعتمد على المادة المسحية والتي تمثلت في موقع من الأنترنت والجرائد والمجلات، وهذا لإيمان أصحابه بأن المعجم ينبغي "أن يكون ملبيًا حاجة الناطقين بالعربية إلى معجم يستقصى جميع الكلمات الجديدة، والدلالات المستحدثة، والاستعمالات الحية"<sup>(1)</sup>، وهذا لا يكون إلا بـ"جمع ثاب لمفردات اللغة العربية المعاصرة، وكيفية توظيفها في سياقاتها المتعددة، والاهتمام بالتصاحبات الحرّة للكلمات والتصاحبات المنتظمة أو المتكررة، والتعبيرات الاصطلاحية- ظل كل ذلك مطلبًا ملجأً، كما ظلّ غيابه قصورًا في صناعة المعجم الحديث"<sup>(2)</sup>.

وقد شملت العملية المسحية مستويات مختلفة من الاستعمال الحي كان من أهمها:

- 1- الصحف والمجلات العربية الواسعة الانتشار خلال السنوات العشرين الأخيرة، مثل الأهرام القاهرية، والشرق الأوسط السعودية، والحياة اللبنانية، والسياسة الدولية، وسطور، والفصل السعودية، والدوحة القطرية .. إلخ.
  - 2 - المادة المسموعة التي تُقدّم بالفصحى مثل نشرات الأخبار، ومواجز الأنباء، والتعليق على الأخبار، وأقوال الصحف، والأحاديث الدينية؛ فأجهزة الإعلام تتميز بإيقاعها السريع واستجابتها الفوريّة لاحتياجات الجماهير التعبيريّة، وهي بهذا تسبق مجامع اللغة وتقود عمليّة الإبداع وصنع اللغة.
  - 3 - قصص الأطفال والناشئة.
  - 4 - كتابات كبار الأدباء والكتاب وأصحاب الفكر من: فلاسفة، وعلماء نفس، ورجال دين، ومؤرخين، وعلماء متأدبين، ورجال قانون واقتصاد .. )
  - 5 - المادة التراثية المألوفة بحكم ترددها في لغة العصر الحديث، مثل القرآن الكريم، والأحاديث القدسية والنبوية، والحكم، والأمثال وغيرها.
  - 6 - أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ويدخل فيها: أ- عينة منتقاة من مصطلحات العلوم والفنون. ب- مسح لقرارات المجمع من ألفاظ وعبارات وأساليب وأصول.
  - 7 - مادة رافدة لعملية المسح اللغوي مثل كتب التعبيرات السياقية، وكتب التصحيح اللغوي، وكتب الرصيد الوظيفي، والمعاجم المسحية (كالسبيل والأساسي واللغة العربية المعاصرة).
- كما غطت المادة المسحية كافة مجالات المعرفة المختلفة، كالسياسة والاقتصاد والأدب والفن والديانات والحضارة والرياضة والمرأة والطفل والأسرة والنشرة الجوية والبيئة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والمجتمع ..<sup>(3)</sup>
- ولم يكن جمعا عشوائيا، وإنما كان جمعا واعيا بما أشرنا إليها من ضرورة تقسيم الاستعمال إلى مستويات مختلفة، ولهذا نجد أصحابه يعيرون على من تقدمهم جملة من الأمور المتعلقة بعدم التمييز بين المستويات المختلفة للاستعمال، وأهم هذه العيوب التي انتقدوها، هي:
- 1 - الخلط بين المهجور والمستعمل، وغياب كثيرٍ من المستحدث.
  - 2 - الاعتماد على بعضها البعض، دون تمحيص أو تدقيق.
  - 3 - القصور في تناول المعلومات الصرفية والدلالية لمدخلها.

(1) معجم اللغة العربية المعاصرة (ج1، ص7).

(2) معجم اللغة العربية المعاصرة (ج1، ص9).

(3) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (ج1، ص10، 11).

4 - عدم إثبات معظم المصاحبات اللفظية التي يكثر استخدامها، وكذلك التعبيرات السياقية التي اكتسبت معاني جديدة زائدة على معاني مفرداتها(1).

2- فمن جهة الأفراد والوسائل: إذا كان ذلك الوعي من جهة المدونة المعتمدة، أما من جهة الأشخاص فقد كان عملاً جماعياً، لا فردياً، فقد قام بهذا العمل مجموعة من الباحثين ذوي الاختصاصات المتعددة، ولهذا كان اتكاءهم على الوسائل الحاسوبية بارزاً، فجاء المعجم "معتمداً على معطيات العصر الحديث وتكنولوجيا المعلومات في جمع المادة وتصنيفها وتخريجها وتدقيقها"(2). لأن "تضخم حجم المادة التي يُعامل معها نتيجة التوليد المستمر للألفاظ اللغوية والتطور المستمر للدلالات، وضرورة اعتماد المعجم الحديث على لغة العلوم والآداب والمعارف المختلفة؛ يدفع إلى تعذر "تصوّر إنجاز معجمٍ ما- بالكفاءة المطلوبة- بجهدٍ فردي، ولا يمكن لباحثٍ واحد أو مجموعةٍ من الباحثين متّحدي الثقافة الاضطلاع بهذا الأمر"(3).

بهذين الأمرين تعد هذه المحاولة التي قام بها محمد مختار عمر وفريق عمله، أجراً محاولة معجمية، انطلقت في العمل المعجمي من منطلقه الذي ينبغي أن يكون منه، فبالنظر إلى المحاولات السابقة، ولتكن على سبيل المثال (المعجم الوسيط الذي أشرف عليه أعضاء مجمع اللغة العربية) فقد غابت عنه "عشرات الألفاظ الحضارية التي لا يستغني اليوم الناطق بالعربية أو قارئ للصحافة أو تلميذ في المدرسة، عن استعمالها سواء انتشر منها قبل ظهور هذا القاموس أم ما أحدث بعد ذلك؟"(4). ولم يتدراك في الطبقات اللاحقة.

هذا ما ورد في هذا المعجم من خلال النظر في مقدمة المعجم ، أما إن نحن انتقلنا إلى المادة المعجم ونظرنا في الوحدات المعجمية التي جمعت في هذا المعجم، فإننا نجد بالإضافة إلى العربية الفصحى أنه قد حشد معها كما معتبرا من العامية والمغرب اللذان في الفصحى ما يكون عوضاً عنها حتى إنك لتعجب أشد العجب من هذا الصنيع، من أمثلة ذلك: أتوبيس (الحافلة الصغيرة)، أراجوز (دمية متحركة)، استاد (ملعب)، استوديو (قاعة العرض)، أفندي (السيد) والغريب أنه قال معلقاً عنها: "شاعت في مصر منذ حكم الأتراك ثم ألغيت"(5)، بما أنها ألغيت فما الداعي إلى إثباتها والمعجم معجم العربية المعاصرة، .... وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن أصحابه وإن أقرروا وصرحوا أنهم يسعون إلى تسجيل العربية المعاصرة إلا لم يحددوا الضوابط والمعايير التي بها يقبل العربي المعاصر، أو العربي الجديد من غيره، أو الضوابط والمعايير التي تدرس هذه المدونة الجديدة، لأننا عندئذ نحن أمام فتح لباب السماع

(1) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (ج1، ص9).

(2) معجم اللغة العربية المعاصرة (ج1، ص7).

(3) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (ج1، ص7).

(4) قال ذلك: عبد العلي الودعيري في مقال له عنوانه: (نحو قاموس للغة العربية حديث ومتجدد) درس فيه دراسية نقدية لأربعة قواميس حديثة: محيط المحيط للبيستاني، والمنجد لليسوعي، والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، والمعجم الأساسي، ونشر هذا المقال ضمن كتاب أعمال الندوة المعنونة ب: المعجمية العربية قضايا وآفاق، كنوز المعرفة- عمان الأردن، (ج1، ص31).

(5) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (ج1، ص58، 80، 80، 89، 90، 104). على التوالي، سردت هذه الكلمات كما هي مرتبة في المعجم، وفق الصفحات المبينة.



من جديد، وأمام مرحلة أخرى من جمع اللغة، ولا يمكن أن يكون هناك جمع للغة إلا بضوابط ومعايير واضحة، تحفظ للعربية الفصحى خصائصها، وتثريها وفق تلك الخصائص، لا أن نستبدل العربية الفصحى بعربية أخرى هي خليط من مستويات لغوية مهجنة، فنحن عندئذ نهدم اللغة العربية ونغيبها، ولسنا نسعى إلى إحيائها وبعثها وإثرائها.

فالتفكير في وضع قواعد لتنتج المدونة النصية للعربية المعاصرة ينبغي أن يكون أهم أولويات الجامعات اللغوية والمؤسسات الرسمية التي تخدم العربية في العصر الحديث.

وإلى هنا أقول: هذا هو الأساس المنهجي من جهة المنطلق، وينبغي أن يكون تصوره جليا وحاضرا في الذهن وفي الجانب العملي، ونأتي الآن إلى الحديث عن الأساس المنهجي من جهة العمل المعجمي الذي نباشر به المدونة النصية السابقة.

## 2- الأساس المنهجي في الناحية التطبيقية وفي خطة العمل:

مما لا شك فيه أن المعجم هو انعكاس للمدونة النصية التي يمثلها، والمدونة النصية هنا العربية المعاصرة: التي هي بعض العربية الفصحى (القديمة) مع ما أحدث فيها من ألفاظ مما اقتضته الحاجة الاستعمالية في العصر الحاضر.

إذا: فالعربية المعاصرة -كما نلاحظ- جانبان اثنان: جانب قديم وجانب حديث معاصر ومتجدد، وعليه فإن المنبغي على هذا المعجم أن يكون مستجيبا لمتطلبات هذين الوصفين. فيكون محافظا على خصائص العربية وعلى أصولها اللغوية والاستعمالية، لكن كل ذلك لا يمنع من أن يدخل على هذه العربية ما يتساير مع العصر الذي يعيشه أفرادها، حتى لا تكبل بمعيارية تجعلها مقيدة محصورة في زمن محدود ومكان ضيق، وفي وقت نفسه ينبغي ألا يكون هذا الانفتاح مذهباً للعربية الفصحى، منشأً لعربية هي خليط من أصناف من اللغات واللهجات مما أشرنا إليه فيما سبق في بداية المقال.

ومن هنا ينبغي لمحتوى هذا المعجم الذي نريده أن يكون محتويا على ما يتحقق به باقي العربية الفصحى المستعمل، ومحتويا بالمقابل على ما أدخل فيها مما استدعاه الاستعمال الحديث، ولا يمكن لذلك المعجم أن يكون كذلك، إلا إذا كان: هذا المعجم معجمين: معجماً محافظاً ومعجماً مؤدأ، ولا نعني بهذا: تعدد العدد، وإنما نعني به تعدد الوصف، أي نسعى أن يكون هذا المعجم مراعيًا للجانبين معا: القديم والحديث، أو إن أفردنا كل معجم على حده فلا ضير في ذلك.

وإذا كان الأمر على هذه الحالة فما الذي يتطلبه كل جانب ، أو كل معجم ؟ نحاول فيما يلي أن نشير إلى الخطوط الكبرى التي يبني عليها كل صنف.

## أ- المعجم المحافظ (الجانب المحافظ من العربية المعاصرة):

1- التصور النظري: نعني به ذلك المعجم أو (الجانب) الذي ينقل الواقع اللغوي الفصيح المستعمل من كل اللغة العربية الفصحى القديمة، وهذا النوع قد قطعت فيه المعجمية العربية أشواطاً معتبرة في القديم، وقد خدم هذا الجانب في العصور السابقة خدمة جليلة.

فمع تتابع المعاجم في اللغة العربية واستمرارها حتى العصر الحديث، فأنت لا تكاد تجد تكرارا بينها، ولا يكاد يغني واحد منها عن الآخر، فإذا أراد الباحث الوقوف على خصائص التجمعات الصوتية،

وصور تشكيل الكلمات، والتجمعات الصوتية المسموحة والممنوعة فعليه أن يرجع إلى معاجم الترتيب الصوتي، وإذا أراد معجماً شاملاً تفصيلياً كان عليه أن يرجع إلى تهذيب اللغة، أو اللسان أو تاج العروس، وإذا أراد الوقوف على خصائص الأوزان كان عليه الرجوع إلى معاجم الأبنية، وإذا أراد ربط المعاني الجزئية بمعنى عام يجمعها كان عليه الرجوع إلى المقاييس، وإذا أراد التفرقة بين المعاني الحقيقية والمجازية كان عليه الرجوع إلى أساس البلاغة للزمخشري، وإذا كان يريد ويريد ... (1)، وأمام كل هذا الثراء، فإنه -فعلاً- يتبادر للذهن سؤال يفرض نفسه: ما الشيء الذي نضيف إذا؟! كيف تكون مواصفاته في الوقت المعاصر؟!

لكن قيل الإجابة عن هذا السؤال، نجيب عن سؤال قبله، مفاده: لماذا مثل هذا المعجم؟

نقول: إذا كانت العربية المعاصرة هي وليدة العربية الفصحى، فلا شك أنها تحمل خصائصها، وهي مطبوعة بطابعها، فلا يمكن فهم خصائص هذه إلا بفهم خصائص تلك، لهذا كان علينا أن نحیی العربية الفصحى في نفوسنا ونفوس ناشئتنا ببناء قاعدة لغوية صلبة، ولا يتأتى ذلك إلا ببناء معجم يحافظ على خصائص العربية الفصحى، وفي الآن نفسه لا ينبغي أن يكون نسخة طبق الأصل من المعاجم التي ألفها أسلافنا لعصورهم، وإنما ينبغي أن يكون معجماً لعربيتنا المعاصرة محافظاً على خصائصها القديمة، من خلال اتباع الخطوات التالية:

**1- من جهة المادة التي يحويها:** اجتهد القدماء اجتهاداً كبيراً في جمع اللغة العربية ودونها في المعاجم التي ورثناها عليهم، لكن هل كل اللغة التي جمعوها نحن نتكلمها؟، أو حتى في عصورهم لم تجتمع لهم في قبيلة واحدة، ومن هنا يبدأ التفكير في ضرورة مراعاة الاستعمال في جمع المادة المعجمية، ومراجعة المدونة النصية للمستعمل في إطار المدونة القاموسية الكبرى المجموعة من المتقدمين حتى يكون المعجم الحديث معجماً عملياً لأننا لا نريد معجماً يجمع اللغة العربية الفصحى، فقد جمعت في المدونة القاموسية العربية القديمة.

إذا: فالمعجم المحافظ الحديث ليس أخذاً عن المعاجم السابقة فقط، وليس أخذاً عشوائياً لكل ما نقوله، بل ينبغي أن يكون مستجيباً -على الأقل- لهذه المبادئ الثلاثة:

1- ينبغي أن ينطلق من الواقع اللغوي ومن رصده، لتمييز المستعمل من اللغة العربية الفصحى من غير المستعمل، فلا فائدة في حشو المعجم المعاصر للعربية المعاصرة بألفاظ لم تعد مستعملة أو لم يعد لها مبرر لاستعمالها، إلا زيادة في حجم المعجم، وهدرًا للجهد والوقت، لأن المراد من هذا المعجم أن يكون معجماً عامياً وعملياً وتعليمياً.

2- ينبغي أن يكون منطلقاً من اهتمامات المجتمع وحاجياته التي يواجه الحياة، لا أن يكون غرضه قرص الشعر وإلقاء الخطب، وهذا يكون من خلال النظر إلى القدر المشترك من اللغة العربية الفصحى المستعملة بين مختلف أطياف المجتمع.

(1) أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب - القاهرة، ط1، 1998، (ص26، 27).

3- ألا يتجاوز رصيد المعجم الحد الأقصى ولا الحد الأدنى من الألفاظ التي تعنى فئة معينة، كفئة الأطفال، أو تلاميذ المتوسط ، أو طلاب المراحل الأولى من الجامعة، أو الطبقات العامة للمجتمع ... الخ.

وفي ضوء هذه المبادئ يمكن مراجعة كثير من النقاط المنهجية المتعلقة بالمادة المعجمية الواردة في المدونة القاموسية القديمة لاستغلالها واستثمارها في بناء المعجم المعاصر، ومن تلك المراجعات:  
أ- ينبغي ربط المادة المعجمية بمدونات عمليّة توظيفية، أو العكس توزيع المادة المعجمية على المدونات، (كتب مدرسية، قصص، ورايات ... وغيرها من الأشكال النصية)، وفي هذا الربط فائدة كبرى من جهة أن يكون لهذا المعجم أثرا عمليا في التوظيف، وهذا يتم بأن نعتمد أيضا آلية المعاجم الإجرائية التي تتدرج بحسب المستويات التعليمية أو التي تتدرج بحسب المدونات التابعة لها.  
ب- الاستغناء في هذه المعاجم عن كثير من المشتقات والكلمات التي ليس لها أثر توظيفي، كتعدد في المصادر والجموع، وبعض الصيغ في المبالغة والصفة المشبهة ... الخ.

**2- من جهة الترتيب:** نرى المحافظة على الترتيب الألفبائي لأصول المفردات، لأن هذا الترتيب يراعي خاصية مهمة من خصائص العربية، وهي "أن العربية بنيت مفرداتها المتصرفة على أصول وصيغ، ومنهج اكتساب مفرداتها متوقف تماما على معرفة الأصول والصيغ وكيفية تصرف المتعلم فيها أي كيفية انتقال الناطق والمحرر من مادة أصلية إلى أخرى بالحفاظ على الصيغة، ومن صيغة إلى أخرى بإبقاء المادة الأصلية على ما هي عليه، فهذا سر من أسرار العربية وسر في كيفية الحصول على المهارة في استعمالها"<sup>(1)</sup>.

لكن هذا لا يمنع من أن تكون لنا خرقات إجرائية لهذا الترتيب تراعي الفئات العمرية الأولى أو المستويات التعليمية الأولية؛ لأنهم لم يحصل لديهم المعرفة الكافية بقواعد الاشتقاق والتصريف، فترتب لهم طائفة الألفاظ التي يعسر العثور عليها بسبب الحذف أو الإعلال أو الإبدال أو القلب المكاني أو لكونها دخيلة لم تأت على صيغ عربية، فيرتب لهم مثل هذا النوع من الألفاظ ترتيبا ألفائيا بحسب ظاهرها دون مراعاة لأصولها، وترتب لهم بحسب أصلها الاشتقاقي مع الإحالة في موضع ترتيبها على موضع اشتقاقها<sup>(2)</sup>، والعكس، أي يجعل لها مدخلين: مدخل بحسب ظاهرها ومدخل بحسب أصلها.

**3- من جهة التعريف:** لما صنف القدماء المعاجم كانت لهم مناهج متعددة في التأليف المعجمي لذلك تنوعت أساليبهم في التعريف المعجمي وشرح الألفاظ، غير أن الذي كان يميز عملهم أنهم كانوا شديدي العناية بذكر مثال أو أكثر لكل معنى من معاني المفردات، إلا أن أمثلتهم كانت مأخوذة من الاستعمال الحقيقي في زمانهم، فهي شواهد يحاول اللغوي أن يبرهن على صحة ما يقوله<sup>(3)</sup>، هذا الأمر الذي كانت عليه المعاجم القديمة، أما اليوم عندنا فقد آن الأوان أن يكون التمثيل معتمدا على الاستعمال

(1) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية (ج2، ص117).

(2) ينظر: المرجع نفسه (ج2، ص117).

(3) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية (ج2، ص118).

الحقيقي بالرجوع إلى النصوص الفصيحة من مؤلفات أو مقالات ... أو غير ذلك مما شاع وذاع وانتشر بين الناس (1).

في هذا السلوك الذي يسلكه المعجمي من الاستشهاد بالمستعمل الشائع من العربية الفصحى المعاصرة، فيه تقريب للغة من مستعمليها. لكن ينبغي أن نلفت الانتباه إلى أن هذا لا يعني أبدا إدخال الأعجمي أو الغريب عن العربية في العربية بحجة الاستعمال، إنما هذا لا يكون إلا بجهد جماعي من الجامعات والمؤسسات لانتقاء ما تمثل العربية الفصحى مما جدّ، وهذا مما يؤكد ويقوي ضرورة الاهتمام بقاعدة بيانات الكبرى، والتي سماها عبد الرحمن الحاج صالح (الذخيرة اللغوية العربية)، هي التي تكوّن العون الكبير للباحث في تحديد ما يستعمل بالفعل اليوم من العربية الفصحى.

-ومما ينبغي العناية به أيضا في المعجم الحديث من جهة التعريف: تلافى أنواع القصور في تحديد بعض التعريف مما كان يؤديه القدماء بالعبارة العامة، كتعريفهم لبعض الأسماء، بأنها اسم لموضع، أو اسم رجل، أو نوع من الأكل، أو لباس، اسم نبات، ... الخ، من العبارات التعريفية المبهمة، التي لا تعرف الكلمة إلا بقدر يسير جدا، أو تلك العبارات التي لا تقدم شرحا أو مفهوما أو تصورا أو معنى أصلا، إنما يرد: ... معروف، ... مستعمل، فإذا كانت وظيفة المعجم بيان المعنى، فليس من المناسب ترك معاني بعض الألفاظ يلفها الإبهام، لأن ما يعرف عند طبقة لا يعرف عند أخرى، وما يعرف في بلد عربي لا يعرفه عربي آخر ...

فهذه أهم الخطوات المنهجية التي تجعل المعجم العربي الحديث معجما عمليا، بين فئات المجتمع، مقربا العربية من أبناءها، مكونا بناء لغويا يعتمد عليه في التواصل بين أبناء المجتمع.

**2- المعجم المحافظ ومعجم اللغة العربية المعاصرة:** لن نكون مبالغين إن قلنا: قد أسهم معجم اللغة العربية المعاصرة إسهاما معتبرا، فقد كان معجما مقربا للعربية من أبناءها، ومعجما قريبا من العربية المعاصرة، ومن الجهات الثلاثة التي أشارنا إليها حتى يكون المعجم خادما للعربية المعاصر، باستثناء ما حشاه به أصحابه من العامي والمعرب الذي له مقابل في العربية الفصحى، وهو خطأ لا يستهان به. - فمن جهة المدونة، فقد سبقت الإشارة إلى أنهم اعتمدوا جانبين: المدونة القاموسية القديمة، والمدونة النصية الحديثة والمتمثلة في المقالات والقصص.

ب- من جهة الترتيب فقد أشار مؤلفوه إلى جملة من الأمور التي تيسر البحث المعجمي، منها:

- اعتماد الجمع مدخلا دون المفرد إذا كان الجمع أشهر مثل (أساطين (ج:أسطون))، أو كان ربطه بمفرده صعبا ك(أشلاء (ج: شلوا)) حتى بلغ عدد مداخل المصنفة جمعا: 1362 مدخلا. وكذلك في المثني (2).

- لم تذكر كل أشكال الضبط في المداخل إلا المستعمل منها (3).
- أفراد المشتقات بمدخل مستقلة إذا كانت بمعنى جديد أو عند حدوث إعلال لها (1).

(1) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية (ج2، ص118).

(2) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (ج1، ص15).

(3) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (ج1، ص16).

... وغيرها من الأمور التي تدل على أنه خدم الترتيب خدمة دقيقة تناسب اللغة العربية المعاصرة، حتى أنهم يعددون المداخل إذا تغيرت الملاحظات الصرفية، ك: "يمين<sup>1</sup> [مفرد]: ج أَيْمُنٌ ويمائِن/ يَمِين<sup>2</sup> [مفرد]: ج أَيْمَانٌ وأَيْمُنٌ/ يَمِين<sup>3</sup> [مفرد]: ج أَيْمَانٌ"<sup>(2)</sup>.

ج- أما من جهة التعريف فقد استوفت الكلمات، وذلك من خلال المقارنة مثلا بينه وبين المعجم الوسيط.

المعجم الوسيط	معجم اللغة العربية المعاصرة
لم يرد له ذكر	أَبْنُوسٌ/ أَبْنُوسٌ/ أَبْنُوسٌ [جمع]: (نت) أبنوس: شجر مثمر من الفصيلة الأبنوسية، أوراقه كأوراق الصنوبر، وثمره كالعنب، وخشبه أسود صلب، ينبت في البلدان الحارة كالحبشة والهند، ويصنع منه بعض الأدوات والأواني والأثاث.
(المخيم) المكان نصبت فيه الخيام	مُخِيْمٌ [مفرد]: ج مُخِيْمَاتٌ: 1 - اسم مفعول من خَيَّمَ/ خَيَّمَ على. 2 - مُعَسِّكْرٌ، مكان تُنصَبُ فيه الخِيَامُ قصدَ الإقامة المؤقتة "مُخِيْمٌ لاجئين/ الجيش/ كشافة".
(الفينة) الساعة والحين يقال أزوره الفينة بعد الفينة وفينة بعد فينة حيناً بعد حين	فَيْئَةٌ [مفرد]: ج فَيْئَاتٌ وفَيْئَاتٌ: ساعة وحين، وقت قصير تلتقي الفَيْئَةُ بعد الفَيْئَةِ - يزورنا بين الفَيْئَةِ والفَيْئَةِ: من حين لآخر".

فهذه بعض المواد أخذتها دون انتقاء أو اختيار أو تقصد تبرز لنا حقيقة الفرق بين المعجمين في إحكام الصنعة المعجمية، وكيف أن معجم اللغة العربية المعاصرة، جاء التعريف فيه محكما سواء من جهة الربط بأصل اللغوي (بالجذر)، أو من جهة ضبط التعريف، وذكر الاستعمالات المتعددة للفظ. هذا بالنسبة للجانب الأول من بناء المعجم المحافظ، وننتقل بعدها إلى الجانب الثاني منه، وهو:

**ب- المعجم المولد:**

**1- التصور النظري:** ونعني به أن يكون المعجم واقيا بالصفة الثانية التي هي للعربية المعاصرة، ألا وهي ما أحدث في هذه اللغة من ألفاظ مما جدَّ بفعل التقنية الحديثة والتطور السريع للمجتمع، فهذا الجانب من المعجمية ينصب فيه الاهتمام على أن يكون المعجم جامعا وبانيا لواقع لغوي حديث ومتجدد، وعندئذ ينبغي أن يتجه البحث أولا: نحو تحديد ما أحدث في العربية المعاصرة مقارنة لها بالعربية الفصحى الأولى. فإذا تحدد القدر الزائد أو على الأقل أن يتحدد نوع الزائد، تبين لنا بعدها رسم خطة للعمل تتناسب مع الجانب المعاصر في العربية.

الجانب المعاصر في العربية والحديث فيها من الناحية النظرية على ضربين:

(1) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (ج1، ص16).

(2) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (ج3، ص2519) مادة (ي م ن).

1- إما أن يكون إحداه على مستوى اللفظ والمعنى ويدخل معه إحداه اللفظ دون المعنى: هذا حاصل في مختلف المصطلحات والتسميات التي جدت في حياة الناس ولم تكن معروفة من قبل، كالمخترعات الحاصلة في الميكانيك، والأدوات المخترعة في التّواصلات السلوكية واللاسلكية، وغيرها من المخترعات في ميدان الصناعة والزراعة و... فهذه جدت فيها المفاهيم، والتسميات معا.

2- إما أن يكون إحداه المعنى مع إطلاق لفظ قديم عليه، وهذا يحصل بالتغير الدلالي للفظ من الألفاظ سواء كان توسعا، أو تضيقا، أو انتقالا ... أو غير ذلك من أنواع التغير الدلالي للألفاظ.

والناحية الفعلية والواقعية (الواقع اللغوي) تثبت هذين الأمرين، وكلا الضربين، فإذا إنماز لنا الأمر عن هذه القضية فكيف يكون التعامل مع كل حالة؟ وكيف يكون سد هذه الثغرات في المعاجم الحديثة؟

1 \* أما بالنسبة للقضية الأولى فيتعلق الأمر فيها بكيفية الوضع المصطلح وآليات توليده، هذه القضية من قضايا المصطلحية، ولها مجال خاص لدراستها ومعالجتها<sup>(1)</sup>، والذي يعيننا هنا هو كيفية إدراجها في المعجم على فرض جاهزيتها، أو على ما هو عليه الواقع اللغوي بحلوه أو بمزّه. (إن كان مزّه ينبغي أن يعالج أولا ثم ينظر في معجمته).

والذي يقترح هنا ألا يدرج من المصطلحات إلا ما حصل عليه الاتفاق؛ نعني بالاتفاق أن يكون صارا من هيئة رسمية لأنها تكون عندئذ قد هذبته وبحثت فيه عن المقابل العربي، وبذلت في ذلك الجهد اللائق، أما ما كان عن عفوية ينبغي أن يوضع في معاجم أخرى متخصصة تخضع للدراسة والمناقشة أولا ثم يتم ترسيم ذلك. وبهذا نقول إنه يتحتم على الأمة العربية أمام هذا التسويق للمصطلحات الرسمية للوقوف في وجه المصطلحات التي تأتي من الطرق العفوية أو الآتية، وذلك من خلال أمر مهم أركز عليه وأؤكد أمره ألا وهو:

أن نعمل جاهدين -غير متوانين- على تفعيل القناة التي تربط بين المجامع والاستعمال، فلا نترك الجهود التي قدمتها المجامع حبيسة المجالات، بل ينبغي أن ترى النور، وذلك من خلال نقلها إلى الاستعمال الحقيقي، بتفعيلها في الوسط العلمي والأكاديمي، وحتى في الأوساط والقطاعات الأخرى الطبية والهندسية والصناعية وغيرها، ولا أدري، بل أستغرب أشد الاستغراب من سلوك الدول العربية!!!... تسعى إلى فتح مجامع اللغة العربية ومجالسها وتخصص لها الجانب المالي وغيره، ثم لا تنتظر منه شيئا، أو لا تلتفت إلى ما يصدره من قرارات، وكأن الأمر لا يعدو أن يكون موضحة، ينبغي أن تتزين به الدول أمام مثيلاتها.

---

(1) هذه القضية ينبغي أن تشغل المجامع العلمية والهيكل اللغوية والباحثين والدارسين الغيورين على العربية، على مر الزمن، وينبغي ألا يغفلوا عنها طرفة عين، نظرا للتسارع القوي والرهيب الذي نعيشه اليوم في حياتها، ولهذا تضل قضية المصطلحات من جهة وضعها هي من أبرز قضايا اللغة العربية المعاصرة، ومن أبرز سماتها التي تميزها عن غيرها، وأذكر في هذا السياق أن دكتورنا عبد الرحمن الحاج صالح قد قدم بحوثا متعددة يعالج فيها هذه القضية من أبرزها: البحث الذي وسمه ب: كيفية تطوير البحث العلمي في اللغة العربية لمضاعفة مردودها التبليغي، وينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية (ج1، ص111 وما بعدها).

إذن: فمناقشة قضية المصطلحات في المعجمية لها طرفان؛ الأول: كيفية وضعها وهي قضية علم المصطلح، والطرف الثاني: كيفية التعامل معها في المعجم، كيف يتم إدراجها، وكيف يتم شرحها؟ أو كيف يتم وضع تصورهما؟ وهي التي تَهْمُ المعجمية، وأهم ما يقترح لتأسيس العمل المعجمي الآتي:

- أما بالنسبة لإدراجها فإن الذي يقترح في هذا السياق: أن يجعل لها مدخلا خاصا بها، بعد مدخل الاشتقاقات الذي تدخل تحته إن كان للمصطلح أصل عربي، ويجعل لها مدخل ثان ترتب فيه بحسب الحرف الأول الذي تبدأ به ترتيبا ألفبائيا، على أن يشار في كل موضع إلى الآخر، وذلك تسهيلا للبحث وتمييزا له. أما إن لم يكن له أصلا لغويا عربيا فإن كان معربا أو دخيلا، فيجعل له مدخلا خاصا يرتب فيه ترتيبا ألفبائيا.

- وأما بالنسبة لكيفية بناء تعريفات المصطلحات التي أدرجت، فقد أشار بعضهم إلى بعض هذه القواعد وهي جديرة بالاعتناء واهتمام وهي:

- تعريف المحتوى التصوري لا الشكل اللغوي.

- الدقة في التعبير عن التصور، فنتجنب الخطأ في التصور أو النقص فيه.

- الاقتصاد في التعريف على الخصائص والصفات الجوهرية لا العرضية لأنها زائلة غير دائمة.

- تجنب الدور في التعريفات، وذلك كأن نعرف مصطلحا بآخر، ثم نأتي بعدها لتعريف الثاني بالأول.

- تجنب الغموض: وذلك بإيراد لفظ غامض في التعريف، إلا إن وضح في موضع آخر في المعجم<sup>(1)</sup>.

ويمكن أن نستدرك عليه بأمرين هامين للغاية، هما:

1- اشتراك أصحاب التخصص في بناء التعريف المعجمي للمصطلح، لأنهم أدرى بمعناه وتصوره؛ فهم أعرف بالمجال الدلالي الذي ينتمي إليه كل مصطلح، فتصورهم له يكون أكمل من غيرهم.

2- استغلال النصوص الفصيحة التي وظفت المصطلحات الحديثة في السياسة والاقتصاد والمعلوماتية... وغيرها في التمثيل والتسويق للمصطلح الحديث. أو الاتكاء عليها كمدونة نصية في الاستشهاد له والتمثيل، خاصة تلك المصطلحات التي تحمل دلالات فلسفية وفكرية.

2 \* أما بالنسبة للقضية الثانية، وهي كيفية التعامل مع التغيرات الدلالية المختلفة الحاصلة في الألفاظ، فهذه بحسب رأبي قضية لغوية حاصلة، لا ينبغي لنا أن نغض الطرف عنها، وأن نصم آذاننا عنها، بل هي واقع لغوي ينبغي للصناعة المعجمية أن تتعامل معه. وفي رأبي أن التعامل معه يكون في إطارين:

أ- إن كان التغير مما يحتمله اللفظ، بنوع من أنواع التغير، ولا يؤثر ذلك التغير على مدلولات ألفاظ الكتاب والسنة، ولا يخرج معناه بذلك التغير عن المراد منهما، فهذا النوع يثبت في المعجم مع المعنى السابق، وينص على المتقدم منها وعلى المتأخر، بأن يقال: لفظ معنيان: قديم وحديث معاصر وهكذا...

(1) ينظر: أشرف عبده، ملاحظات حول التعريف العلمي في معجم المتخصصة (ص348....356) ضمن: كتاب أعمال ندوة: المعجمية العربية قضايا وآفاق بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط المغرب.

ب- وإن كان التغيير مما لا يحتمله اللفظ، فعندئذ يسلك معه ما كان يسلكه القدماء في معاجمهم من النص على أن بعض المعاني التي تحملها دلالة بعض الألفاظ هي معان مولدة، أو هي معان عامية، فيكون للمعجم المولّد عندئذ دور آخر، مع دور جمع اللغة وتقديمها، أن يسهم في جانب منه في تقويم الاستعمال اللغوي، ولا يقال في هذا الأمر معيارية تجمد اللغة، لأنه على الصناعة المعجمية أن يجد لذلك المعنى من ألفاظ اللغة من يتوافق مع المدلول، لا يمكن مواجهة المدلول لأن ذلك غير متيسر.

هذا بالنسبة للرؤية العامة لبناء المعجم المولّد للغة العربية المعاصرة.

**2- المعجم المولّد ومعجم اللغة العربية:** لقد كان لمعجم اللغة العربية المعاصرة حظا وافرا من إدخال للمصطلحات والمدلولات الجديدة والتعبيرات الجديدة، وكان ذلك أمرا طبيعيا؛ لأنه اعتمد على الدراسة المسحية للغة المستعملة وهي لا تخلو من كل ذلك، ويتأكد الأمر من خلال النظر في حجم المصطلحات التي جعل لها فهرسا خاصا في خاتمة الكتاب. وكل هذا يستحق أن تجرى له دراسة نقدية في ضوء ما قدم من إطار نظري، لكن المقام لا يسع لمثل هذا فعساه أن يكون في ورقة بحثية أخرى.

### خاتمة:

إذا: فهذه خطوط عريضة تمثل إطارا منهجيا وأساسا للصناعة المعجمية ترعى اللغة العربية في قدمها وحاضرها. وقد تبين لنا من خلالها جملة في الملاحظات نسجلها فيما يأتي:

1- قضية الصناعة المعجمية بالنسبة للغة قضية حياة أو موت، وقضية وجود أو عدم، فإذا أحكمت أصول هذه الصناعة وقامت على قواعد صحيحة ضمنت للغة بقاءها وامتدادها مع الزمن، وإن تخلفت هذه الصناعة فإن ذلك آذان بزوالها وذهابها.

2- الإطار المنهجي للصناعة المعجمية لا يكون صلبا وقويا ما لم يكن عند الباحثين تصور متين، وإحكام قبلي للمدونة النصية للغة العربية. فليست الصناعية المعجمية نقلا للمدونة القاموسية السابقة، فهذا وحده لا يعد عملا معجميا يخدم اللغة الاستعمالية إلا بالقدر الذي تشترك فيه هذه المدونة القاموسية مع المدونة النصية المستعملة لتلك اللغة، ومن هنا كان لزاما على الصناعية المعجمية العربية أن تتطرق من: اللغة المستعملة، وهي العربية المعاصرة، ولا يتيسر هذا العمل إلا بالأخذ بمشروع الذخيرة اللغوية الذي نوه بفضله وقيّمته عبد الرحمن الحاج صالح.

3- على الصناعة المعجمية في العصر الحديث التفكير بجدية وبحزم في وضع قواعد جديدة للسمع والقبول كالتي اجتهد في وضعها علماءنا الأقدمون، تبين لنا الضوابط والمعايير التي من خلالها يتم وصف اللغة العربية المعاصرة وصفا لا يغير العربية ويذهب بريقها، ولا يجمدها في حدّ زمني ومكاني ضيقين، بل يحافظ على أصلها ويُسَمِّق فروعها في مجالات الحياة كلها.

4- الصناعة المعجمية في العصر الحاضر قائمة على مراعاة جانبين اثنين في معجمها العام؛ الجانب الأول: هو المعجم المحافظ: نعني به المعجم الذي ينقل الواقع اللغوي للفصح المعتمَل، وبهذا المعجم تكون صناعة معجمية قد زودت الجيل الجديد بقدر كاف من قاعدة لغوية عربية فصحي.



والجانب الثاني: المعجم المولد: ونعني به المعجم الذي يسهم في بناء واقع لغوي يواكب التطور الحاصل في مجالات الحياة المختلفة، ومنه التفكير في صناعة معجمية تؤمن هذا الجانب، من خلال الوضع والنقل والتعريف.

5- المعجم المحافظ للغة العربية المعاصرة قائم على المدونة القاموسية القديمة مع النظر في اللغة المستعملة لتحديد المستويات المختلفة للمستعمل، ومنه تحديد الحجم الذي يتم نقله للمعجم المعاصر. في حين أن المعجم المولد قائم أولاً على النظر في اللغة المستعملة، منها إلى المدونة القاموسية للتوليد وإحداث ما يتناسب مع الحاجات المختلفة للحياة.

هذه بعض الملاحظات الهامة التي نسجلها في هذه الورقة، مع أخرى رابطة بينها ومتممة لبناء أسس منهجية لصناعة معجمية حديثة تحقق الأمن اللغوي في البيئة العربية الذي هو أحد الأسس والركائز الكبرى التي بها نحقق الاستقلال الذاتي الذي هو الخطوة الأولى في الأمن العام.

### **\*\* مصادر الدراسة ومراجعتها:**

- أحمد مختار عمر مع فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، طبع بدار عالم الكتب المصرية بالقاهرة، طبع الطبعة الأولى: سنة 2008.
- أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب- القاهرة، ط1، 1998، (ص26، 27).
- أشرف عبده، مقال له بعنوان: (ملاحظات حول التعريف العلمي في معاجم المجمع المتخصصة)، ضمن: كتاب جماعي: المعجمية العربية قضايا وآفاق، كنوز المعرفة- عمان الأردن ط1، 2014.
- صافية زفكي، التطورات المعجمية والمعجمات اللغوية العامة العربية الحديثة، منشورات وزارة الثقافة-دمشق، ط: 2007.
- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، وج2، مطبعة الرغاية-الجزائر، سنة: 2007.
- عبد العلي الودغيري، مقال له عنوانه: (نحو قاموس للغة العربية حديث ومتجدد) درس فيه دراسية نقدية لأربعة قواميس حديثة: محيط المحيط للبيستاني، والمنجد لليسوعي، والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، والمعجم الأساسي، ونشر هذا المقال ضمن كتاب جماعي: المعجمية العربية قضايا وآفاق، كنوز المعرفة- عمان الأردن ط1، 2014.
- فاتن الخولي، مقال بعنوان: (المعجم بين اللغة والحاسوب)، ضمن كتاب جماعي: المعجمية العربية قضايا وآفاق، إعداد: حافظ علوي، ومنتصر أمين، دار كنوز المعرفة-عمان، ط1، 2014.
- محمد العريبي ولد خليفة، كلمة افتتاحية في كتاب أعمال الندوة الوطنية بعنوان: التخطيط اللغوي في الجزائر اللغات ووظائفها، منشورات: المجلس الأعلى للغة العربية-الجزائر، ط 2011.